لكنها تبقى حلولا آنية ، والبديل كان احداث تنمية صناعية ، وهو الامر الذي كان يحتاج الى جهة مركزية تشرف عليه ، وامكانيات مالية ترصد له . ولـم تبادر الادارة المصرية وبرجوازية غزة للقيام بهذا العمل . اضافة لذلك فقد كان امرا في غاية الصعوبة تنفيذ خطة تنمية صناعية في قطاع غزة ، الا اذا كانت جزءا من نطاق اقتصادي أوسع ، وكان هذا يستدعي اقامة علائق ادارية جديدة بين القطاع ومصر ، وهو أمر لم تكن حكومة مصر على استعداد لتحمل تبعاته السياسية . لهذه الاعتبارات لم يعرف القطاع اية خطة بعيدة المدى ، واستسلم لاعتبارات السوق وللاهداف الانية التي قد توفر « مخارج » آنية لمشكلاته .

ان الحديث عن تنمية صناعية في قطاع غزة لا يعني القفز فوق ظروف وامكانيات القطاع ، وانما يعني عدم ترك قطاع غزة من دون أي خطة توازن بين اهداف الحاضر واهداف المستقبل ، وتحافظ حتى على البدايات الصناعية التي كانت موجودة فيه .

قطـــاع التجارة

أوضاع التجارة في قطاع غزة لا تنفصل عن التطورات الاقتصادية التي سبقت الاشارة اليها ، والتي حكمت التجارة الخارجية والداخلية لقطاع غزة ، والتي يمكن لنا ايجازها بستة عوامل رئيسية هي :

١ ــ التزايد المضطرد لعدد العاملين في الخارج ، وبالتالي في الارصدة المالية التي لا تملك الدولة عليها أي سلطة تقريبا ، الامر الذي اجبر الادارة المصرية على اتباع سياسة تضمن تدفق هذه الارصدة للداخل .

٢ ــ تزايد التدفق النقدي ، وبشكل مضطرد خلق قدرة شرائية لدى المواطنين الغزيين ، وبالتالي تزايد في الطلب على السلع المختلفة ، تكاد تكون مساوية لحجم التدفق النقدي من الموظفين في الخارج ، وهي مسألة تـرتبط بظروف هذه التحويلات التي هي حصيلة ما يقتطعه الموظف من راتبه الشهري ويرسله لعائلته في القطاع . ومهما ارتفعت هذه النسبة المقتطعة ، فانهـا بالكاد تكفي احتياجات تلك الاسرة ، وبالتالي فانها تعرض فورا في سوق التداول وتخلق بالتالي قدرة شرائية وطلبا على السلع . وعلى العكس من ذلك وضع مصدري الحمضيات ودخولهم ، الذين ليسوا في وضع يضطرون معه الى صرف كل المبالغ التي يحصلون عليها .

٣ ــ تزايد القدرة الشرائية في داخل القطاع ، هو الوجه الاخر لتوفر